سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

العدد (٥) ٢٠١٢/١٠/٨

هل ينجح استفزاز تركيا وتدويل أزمة الأسد؟

علي الشيخ منصور

يدرك المراقبون أن سقوط قذائف المدفعية السورية في الأراضي التركية ومقتل خمسة أشخاص من عائلة واحدة بتاريخ الثاني من الشهر الحالي لم يكن مجرد حدث عابر، فسوريا تعمدت استفزاز جارتها الأقوى تركيا حين اسقطت لها طائرة استطلاع في المياه الاقليمية السورية في حزيران/ يونيو الماضي، وبعدها في العشرين من أيلول/ سبتمبر، هذا الاستفزاز جاء معاكساً السلوك الفأري لنظام الأسد الأب في أزمة عام ١٩٩٨ حين جردت تركيا فرقتين عسكريتين إلى الحدود السورية فيما يشبه إعلان الحرب، واكتفى الأسد حينها بالدبلوماسية السرية التي أدت لتوقيع «اتفاقية أضنة» التي تمّ بموجبها الاستجابة لكل الشروط التركية، بدءاً من طرد حزب PKK وزعيمه عبدالله أوجلان، بل تسليمه إلى تركيا، وصولاً إلى تغيير الخارطة السورية التي تنازل بموجبها النظام السوري عن المناطق التي كان يطالب بها في تركيا كلواء اسكندرون وكيليكيا.

إن النظام السوري الذي يواجه ثورة داخلية أضعفته إلى أقصى الحدود خلال عشرين شهرا، وجرّت عليه حصارا خانقا بالمعنى الدولي، أفقدته السيطرة على الكثير من المدن والأراضي السورية من الشمال في حلب وإدلب إلى الجنوب في درعا وريف دمشق، كما فقد السيطرة السيادية على حدوده وبعض معابره الحدودية مع الأردن والعراق وتركيا، ولم يعد لديه الكثير ليخشى خسارته، فقرر الهروب إلى الأمام باتجاه تدول أزمته عبر حرب إقليمية شاملة، اختار لها العدو الأقوى أي تركيا.

والنظام السوري يدرك أن استفزازا موازيا مع الأردن أو مع لبنان هو الأسهل عموماً، ولن يكون سيئاً بالنسبة له، ولكنه لن يعطي النتائج المرجوة بخصوص التدويل، مع أنه يراوغ في تحديد أهدافه، بل هو لازال يجري تحقيقا في مصدر القذائف التي وقعت في الأراضي التركية، وبينما يوجه وزير إعلامه اعتذارا للأتراك، يخرج علينا بشار الجعفري مندوب سوريا في الأمم المتحدة ليوضيح: أن سوريا قدمت تعازيها بخصوص الضحايا الأتراك لكنها لم تعتذر، واليوم نسمع أنها وافقت على منطقة عازلة بعرض ١٠ كليلو متر على طول الحدود مع تركيا، لكننا لن نفاجأ إذا سمعنا غدا أو بعد غد تأويلاً للموافقة السورية يلغي جوهرها. فهو يريد الانتقال من موقع الضعف أو بسب هذا الضعف، من الدفاع الى الهجوم في تعاطيه مع الانظمة التي تدعم المعارضة المطالبة بإسقاطه وخاصة تركيا، بعد ان تيقن من تردد الغرب عموما والناتو تحديداً بشأن التدخل العسكري، فيما الدعم الإيراني والروسي وحتى الصيني ما زال ثابتاً تجاه النظام.

حكومة أردوغان استصدرت تفويضا برلمانياً بأغلبية ٣٢٠ نائبًا ضد ١٢٩ نائبًا، وفق المادة ٩٢ من الدستور التركي، يمنحها الحق بشن حرب ضد سورية، إذا استدعت الضرورة خلال عام كامل، رغم تأكيد رئيس الوزراء أن بلاده لا تريد الحرب، أي لا تريد الوقوع في مصيدة تدويل الأزمة السورية وعبر بوابتها تحديداً، لأن النظام السوري يمكنه أن يُقامر على سوريا وعلى الشعب السوري دون أن يرف له جفن، مطمئناً أن إيران ستدفع تكاليف الحرب دفاعا عن مشروعها الإقليمي في المنطقة، فيما سيكون على تركيا أن تدفع فواتير حربها من معدلات النمو الاقتصادي التي سمحت لها بالانتقال خلال عشر سنوات إلى المرتبة العاشرة كأقوى اقتصاد عالمي، إضافة إلى تكاليف حربها مع حزب العمال الكردستاني PKK التي تجددت بتحريض من الأسد الابن، دون أن يعني ذلك استسلام تركيا أمام استفزازات لاحقة، وهو ما عبر عنه أردوغان في تحذيره للأسد أن لا يمتحن مجدداً قدرة تركيا على الرد.

إلهن القصور وإلنا القبور

سامي شيحان

تطور الأحداث في مدينة القرداحة لم يدع مجالاً للشك فيما يحصل، وإن اختلفت الروايات والأسباب، حيث شكلت اختراقا في السياق العام لأحداث الثورة السورية التي أفرزت شئنا أم أبينا انقساما عموديا في المجتمع السوري، وحتى لو كانت الأسباب المباشرة لتلك الأحداث خارج حقل السياسة، فإن انعكاسات ماجري سيصب في طاحونة الفعل السياسي بالضرورة، وهو ما يمكن أن يسرع كثيرا في زمن وآليات سقط النظام، ويفتح على صيرورة اقل إيلاما مما يقودنا إليه الأسد.

وإن كان طبيعيا أن تجري خلافات سابقة بين شبيحة آل الأسد وبين باقي العائلات العلوية في هذه البلدة الصغيرة، لكن أن يصل عدد الضحايا في هذه الإشتباكات إلى ثمانية أشخاص من آل الأسد بينهم هارون الأسد وهلال الأسد، إضافة لإصابة كبير الشبيحة محمد الأسد أو المدعو شيخ الجبل بجروح بالغة، ناهيك عن أرقام غير دقيقة للضحايا في الجانب الآخر من عائلات البلدة، إضافة لجرح العديدين منهم، كما جرى اختطاف ثلاث نساء من تلك العائلات وحرق بعض بيوتهم.

الأسد القابع في قصر الرئاسة بدمشق طالب بتهجير آل الخير من البلدة مقابل محاسبة من قَتَلَ أيا منهم، حسب بعض الروايات، كما أرسل ٣٠ دبابة لدعم وحماية شبيحة عائلته، لكن الشرارة التي اندلعت منذ أسبوع تقريباً، بدأت تطال الطائفة العلوية ككل، من مظاهرات تطالب بمحاسبة الفاسدين إلى منشورات تستنكر سياسة الأسد والصراع الدموي الذي يقود البلاد إليه باسم الطائفة، مستنكرين أن يكون «إلهن القصور .. وإلنا القبور»، فهل تكون بداية الصحوة والتمرد داخل الطائفة؟ وهل تصبح بداية النهاية لنظام الأسد وعسفه؟

حرية – العدد (٥) ٢٠١٢/١٠/٨

قدسيا في اسبوع:

في يوم الجمعة ٢٨ أيلول الماضي، بدأت ثلاث مروحيات بقصف بساتين الهامة وجمرايا، وتوالى سقوط قذائف الهاون من مساكن الحرس على منطقة الجمعيات مستهدفاً لمشفى ميداني ومستودع أغذية والمقبرة، وسمعت صليات الرصاص من الأسلحة المتوسطة مصدرها شارع بيروت وحاجز مساكن الحرس والجادات، واستشهد شخصان أحدهما طفلة (٣سنوات) برصاص القناص في منطقة المعهد، ترافق ذلك مع إغلاق كامل للطرق، واشتباكات مع الجيش الحر في نزلة الأحداث وشارع الجمعيات، وقيام الشبيحة بأخذ الأهالي كرهائن واستخدامهم دروعاً بشرية لسحب جثث قتلاهم، ومن ثم ذبح ١٢ منهم بالسكاكين، مما رفع عدد شهداء الجمعة إلى ١٨.

في مساء يوم الأحد تجددت الاشتباكات، وقام شبيحة جبل الورد بإطلاق النار على الشامية وشارع البلدية وبيروت، واستهدفوا محولة كهرباء الهامة، مما تسبب في قطع الكهرباء عن قدسيا أيضاً، وتوالى سقوط الهاون على منطقة الخياطين بجانب حديقة تشرين التي تحولت إلى مقبرة جماعية.

يوم الأربعاء ٣ تشرين أول، قام الشبيحة بالانتشار في ضاحية قدسيا، وإغلاق جميع الطرق المؤدية إلى دمشق، وكذلك بإغلاق المدارس، وسادت حالة من الخوف والرعب بين الأهالي المحتجزين في بيوتهم، إثر اتجاه أعداد هائلة من جيش السلطة، مدعومة بدبابات تمركزت في شارع الثورة، واطلاق النار من القناصة فوق بنايات الضاحية المطلة على قدسيا على المارة، ثم بدأت عملية الاقتحام: بقصف تمهيدي كثيف من الدبابات والمدفعية المتواجدة عند ملعب العرين ومدخل مساكن الحرس من جهة الجمعيات مترافق مع قصف من المروحيات، على البيوت والبنايات، ثم مداهمتها وقتل واعتقال العشرات من الشباب في محيط جامع الفيصل واستخدامهم دروعاً بشرية، واقتحام جمعية الريف في منطقة الثورة واختفاء بعض سكانها، وتمركز القوات الأسدية أمام مبنى الناحية وحاجز العرين والأحداث والصفصاف، وتم اقتحام جمعية البدر وجمع سكانها داخل بناء مدرستي، كما استهدف القصف حارتي السد والشركس، وتوالى سقوط الشهداء في مجازر جماعية كعائلة سرية التي قتل ٥ من أفرادها، كما أن الحرس الجمهوري قام بنصب مدافع الهاون والرشاشات الثقيلة في الجادات العالية، مما تسبب في تضرر وتدمير مناطق واسعة من الخياطين ومحيط جامع الصحابة والمعهد، ثم سادت حالة من الهدوء يقطعها انفجارات بين الحين والآخر.

في يوم الخميس دخلت تعزيزات جديدة من الآليات الثقيلة إلى قدسيا والهامة، ليعود القصف ويتجدد بكل صنوف الأسلحة، وتصاعدت أعمدة الدخان من طلعة المصروع وساحة الأمل، وحوصرت الناس في بيوتها رغم كل المناشدات الانسانية، ويذكر بأنه من بين الشهداء بطل سوريا في المصارعة الرومانية عمار العجوز.

وفي يوم الجمعة تواردت أنباء عن هدنة لمدة ساعتين صباحاً لنزوح المدنيين، مما تسبب في حجز أكثر من ٧ آلاف شخص على حاجز الضاحية ثم إعادتهم مساءً، واستمرت حملة الدهم على البيوت بغرض النهب والحرق، كسلوك أجرامي يرافق جيوش الإحتلال، مما تسبب في حرق ما يقارب ٣٠٠ من المحال والبيوت بين مفرق الأحداث وقوس قدسيا ومحال السكة ونزلة الأحداث، والأبنية في منطقة الوتار وجوامع العمري والصحابة وعمر بن عبد العزيز، وقام أهالي قدسيا والهامة باصدار بيان يطالبون فيه المجلس الوطني باعتبار منطقتهم منكوبة، إثر نزوح أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة، وتدمير منطقتهم ونهبها وحرقها، واعدام ٣٠ شاباً ميدانيا.

ملامح الوضع العسكري في سوريا

ذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) أن جيش النظام تمكن في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من السيطرة على الهامة وقدسيا في ريف دمشق وإعلانهما «منطقتين آمنتين». هذا الأمن الذي يجيء بعد استباحة البلدتين المتجاورتين لأيام من القصف والنهب والقتل، حيث عثر في نفس اليوم على ثلاثين جثة لأشخاص أعدموا ميدانيا بمدينة الهامة وذلك بعد خروج قوات الأمن والشبيحة من المكان، وبين القتلى عائلة كاملة، وفق ناشطين، أفادوا أيضا بأن قوات الأمن شنت حملة نهب وإحراق لأكثر من أربعمائة منزل وستين سيارة خلال الأيام الثلاثة الماضية. وليس أقل من ذلك في قدسيا، فيما يتجدد القصف بالمدفعية الثقيلة على بلدات عربين وسقبا وكفربطنا في الغوطة الشرقية من ريف دمشق، لتتوالى عمليات المداهمة في دوما وحرستا شمال العاصة، كما أفاد ناشطون باندلاع اشتباكات بين الجيش الحر وقوات النظام في حيي القدم والعسالي، وقصف جيش النظام حي التضامن مما أدى إلى سقوط جرحى وهدم منازل.

هذه الحصيلة السريعة لما يدور هذه الأيام ومنذ شهور طويلة في ريف دمشق، ناهيك عن المعارك النوعية التي تدار في العاصة ذاتها، وتفجيرات الأركان الأخيرة والمقار الأمنية لأجهزة النظام، إذا وضعناها في إطار اللوحة العامة لما يحدث في باقي المحافظات والمدن السورية، فإننا يمكن أن نستنتج ببساطة استراتيجية النظام الذي يلهث وراء إحراز وهم انتصار يقوم على استباحة بعض البلدات والمدن، في ريف دمشق، في ريف درعا، في ريف حمص أو حماه، في ريف دير الزور أو ريف حلب، يقتل ينهب يدمر أو يحرق الأحياء والمنازل، لكنه في لحظة خروجه من هذه البلدات أو المدن تعود للتظاهر مطالبة بإسقاط النظام ورحيل الأسد.

بالمقابل يبدو أن الجيش الحر بمكونات التي تسعى ببطء نحو التوحد، يمتلك درجة من الاستراتيجية في توزيع النيران إن صح التعبير، فهو يقاتل في معركة الحسم في حلب منذ ثمانين يوما ونيف، دون أن يتخلى عن معارك متفرقة في مساحة الجغرافيا السورية تهدف لإشغال واستنزاف قوات النظام فيما يخاله هذا الأخير انتصارات هنا أو هناك، والجيش الحر بأسلحته الخفيفة وخطوط إمداده الضعيفة أيضا استطاع السيطرة على أجزاء واسعة من الجغرافيا السورية، وتحديدا في محافظتي إدلب وحلب شمال سوريا، كما سيطر على أغلب المعابر الحدودية برمزيتها السيادية، واهميتها اللوجستية في وصل خطوط الإمداد، كذلك نجح في الاستيلاء على مطارات عسكرية وعلى كتائب مدفعية وكتائب صواريخ، ويكاد يُسقط في كل يوم طيارات مروحية وأخرى من مختلف طرازات ميغ المتقدمة الروسية الصنع، وصولاً إلى احراق مبنى هيئة الأركان العامة «قيادة الجيش السوري» في وسط العاصمة دمشق بطواقه الأربعة، كل هذه الانتصارات الكبيرة أجبرت النظام على الهروب للأمام باتجاه تدويل الأزمة وافتعال معارك مع تركيا، يمكن تطيل في عمره، فيما لو نجحت هذه الاستفزازات بإشعال حرب اقليمية.

يبرود جبال الحرية المتوجة

عاصي أبو نجم

تنفرد منطقة القلمون السورية عموماً ويبرود خصوصاً بجبال التوائية كلسية، تحمل في قممها تكويناً جيولوجياً غريباً، يشبه التيجان من بعيد، وهي أقرب إلى القطع الحاد العمودي مع صعود الجبال الرتيب. هذه الجبال الوعرة القاسية لامست قلوب سكانها فهم مثلها قساة أشداء، وتوجتهم حين انقطع الصبر بالرقة والأنس والوداعة.

تاريخ الثورة ونتاجها:

في الجمعة الأخيرة من نيسان ٢٠١١، وهي العظيمة في تقويم ثوار سوريا، والأولى في تقويم ثوار يبرود، خرجت المظاهرة الأولى من جامع العجمي، للمطالبة بالحرية والعدالة، ودعماً لمدينة دوما الثائرة التي تعرضت لاجتياح قوات الأسد، في سياق أحداث الثورة السورية، وترتب عليها مواجهات بين السكان، في حين لم تتدخل قوى الأمن لحظتها، وتمت عمليات الإعتقال في الأيام التالية لصالح أمن الدولة في النبك المجاورة. في الأيام اللاحقة شهدت يبرود هدوء الترقب والملاحظة، ضمن اختبار الشارع والسلطة لبعضهما في تقييم حدسي للقوة وموازينها، واقتصرت الصدامات في الجمعة اليبرودية الثالثة «التحدي» على الضرب والمواجهات العنفية بين الموالين والمعارضين، مما استدعى تدخل الزعامات التقليدية ورجال الدين بغرض حظر التظاهر لمنع الفتنة! فتحولت الحالة الثورية إلى مجال الأعمال الإغاثية الجديد نسبياً في ذلك الوقت، وإلى التظاهرات الطيارة. راوحت الحالة اليبرودية في مكانها شهرين اضافيين، وفي نهاية الشهر السادس وعلى إثر إعتقال إحدى الناشطات من مظاهرة مسائية في ساحة الحرية، اعتصم حوالي ٤٠٠ متظاهر حول المخفر بدواعي النخوة والدفاع عن الشرف، ليقابلوا باطلاق نار من عناصره، مما دفعهم إلى إلقاء الحجارة عليهم، وسريعاً ما تدخل الأمن العسكري الذي فتح عناصره النار على المتظاهرين العزل مستعينين بمضاد طيران، مما تسبب في إصابة أربعة متظاهرين، ومقتل الشاب خالد النمر وهو تاجر متزوج حديثاً، بقي جثمانه عدة ساعات ملقى على الأرض لا يجرؤ أحد على سحبه.

في جنازة خالد حضر أكثر من ٢٥ ألف مشيع من كل قرى وضياع القلمون المجاورة، وكان لاستشهاده الفضل الأكبر في انقلاب المزاج العام، وكسر حاجز الخوف لدى الناس، ولتتوالى الأحداث بعدها بسرعة، من اتساع المد الشعبي للثورة، وبدء ظهور السلاح لحماية المظاهرات، وتشكيل كتيبة «سباع الجرد» ، عبر معارك الاستيلاء على شعبة الحزب والمخفر وبناء الجمارك والبلدية، إلى تحرير يبرود بالكامل وإنهاء الوجود العسكري للجيش النظامي وللقوى الأمنية، وتشكيل قيادة عسكرية موحدة للمجالس العسكرية والثورية في القلمون، ينضوي تحت رايتها كتيبة شهداء القلمون ولواء النصر وفيه أربع كتائب ومنها كتيبة رجال الحق، وتشكيل كتيبة للأمن الداخلي في يبرود.

يختلف النشطاء في سبب ترك السلطة السورية مدينة يبرود تعيش نسبياً على هواها الثوري، دون عقابها كما تفعل مع بقية المناطق الثائرة. فهناك رأي قائل بعدم حاجة السلطة إلى فتح معركة إضافية قرب الأوتوستراد الدولي وتعريض شريان دمشق-حلب إلى النزيف، كما يقول رفيق وهو عضو تنسيقية حين يوجز أسباب تحرر يبرود ب «الحاضنة الشعبية للثورة، ووعورة الجبال المحيطة، وانفتاح المنطقة باتجاه الغرب حيث لبنان ومنافذ التهريب من جهة، ووجود السلاح والرغبة الثورية التحررية للناس من جهة ثانية.»

في حين أن جوزيف يدعم فرضية تقول بأن «مسيحيو يبرود هم من الكاثوليك الملكيين، كتابعية مسيحية للفاتيكان، التي فرضت على السلطة السورية نوعاً من الترتيب، يحيّد المنطقة من الهجوم العسكري البربري لجيش الأسد، مما ساهم في خلق هوامش حرية تشمل كامل مكونات المجتمع اليبرودي، وتحلم بقية المناطق بها.»

ويناقض محمد وهو مقاتل في الجيش الحر الرأيين السابقين ويؤكد بأن «كتيبة أسود السنة، وهي كتيبة غير منضبطة وغير منضوية تحت سلطة الجيش الحر ولا المجالس العسكرية، وهي تقوم بالعمل على حسابها، قد عقدت ما يشبه اتفاقاً سرياً مع السلطة، يتم بموجبه عدم التعرض للأوتوستراد الدولي مقابل ترك يبرود حالياً.»

من يحكم يبرود:

برغم تناقض الرؤى السابقة فإن الأكيد بأن يبرود المحاصرة من خارجها بالحواجز والدبابات والقصف اليومي العشوائي، هي منطقة محررة داخلاً كفعل واقع، محمية بكتائب جيش حر وقوى أمن داخلي، تقوم فيها سلطة محلية مدنية-عسكرية تم تعيينها من شخصيات داعمة وممولة لبعض الثوار، مقام المجلس البلدي، تشوبها ملامح من التسلط بالرأي، واحتكار القرار، وضعف عام، وتغيب عنها قواعد الديمقراطية التمثيلية القائمة على الانتخاب المباشر، وذلك يثير الاستغراب على أرض محررة وداعمة عبر مزاج عام ثوري شديد اليقظة والانفتاح والتعلم، مما يتسبب في خلق خلل واضح يتناقض مع أهم أهداف الثورة، ويستحث جميع الثوار على إيجاد قواعد جديدة لإنتاج سلطة تمثيلية حقيقية تكتسب شرعيتها عبر إجراء ديمقراطي انتخابي، تكون إيذاناً بالقطع الحقيقي مع الحقبة الأسدية.

يبرود ثورة، والثورة أنثى:

نقف أمام شعارات مكتوبة ضمن لوحة جدارية تغطي سوراً طويلاً مقابل مبنى الجمارك المحرر، تحمل صوراً لبنادق وورود، يعلوها شعار مكرر يقول «لن تركع أمة قائدها محمد» ورسوماً لحنظلة طفل النكبة الفلسطينية، وقرين أطفال سوريا، يبدو فيها منشغلاً بكتابة شعارات ملونة تحمل روح الثورة السورية مثل «لا للطائفية حلمنا دولة مدنية»، و«حريتنا تنتزع ولا تعطى»، أو تحمل بعداً يؤرخ للثورة مثل «الحرية أزهرت من قبور الشهداء»، وتتفاءل بمستقبلها «لن يصبح ربيع بلادي خريفاً»، تبدو الألوان السحرية لعلم الاستقلال خلفية لكل ما يرسم، تحوك نسيجه أيادي شباب مفعم بالحرية، متداخل بشكل عضوي بثقافتها، ثقافة التعدد والتشارك، الحوار لإنجاز العمل، كسر الرتابة اليومية للقواعد والتقاليد، عبر الإبداع والتفلت من ربقة الدكتاتورية.

في يبرود مجموعات شبابية ترسم وتلون أحلامها، تخفي قوة الشعارات، حماسة انثوية مدهشة، خجولة برقة، لكنها تصوب نحو شراكتها الحقيقية في المجتمع، حيث تغمر روح الحرية عقل رهف ذات التسعة عشر ربيعاً، كما تغطي أصابعها آثار الألوان، تتحدث بحماسة عن «ورشة حرائر يبرود» وهي احدى مجموعات قررت تلوين الثورة، عبر اللافتات والفوانيس، أكفان الشهداء وشعارات الستريوبور المحمولة في المظاهرات، ونشاط المتطوعات في مجال الإغاثة، تعيد ترتيب أحداث الثورة عبر مفكرات قامت الصبايا بصنعها، توجز يومياتها النشاط السلمي المنجز، من معارض الشارع، إلى الإذاعة الثورية خلال المظاهرات.

مسيحيون أحرار:

مسيحيون أحرار هو اسم لمجموعة ثورية، تضم شباباً مسيحيين لم يجدوا أنفسهم إلا طرفاً أساسياً وفاعلاً في الثورة، رسموا الصليب بألوان الاستقلال، ورفعوه رمزاً للثورة على الجدران في الشوارع، ولوغو على مطبوعة ثورية تحمل اسم السنونو، وصفحات الإنترنت، يعملون ضمن مجموعة أكبر وأعم تحمل اسم «الحراك السلمي» تجمع الناشطين السلميين وتوحدهم، يقول جوزيف «أجمل ما في الثورة، هو ظهور كل شيء إلى السطح.» وهو يقول بأن المسيحيين السوريين إجمالاً يحملون خوفاً من المستقبل، وفي يبرود لا يشذ الخط العام عن ذلك، إذ أن الأغلبية المسيحية في يبرود ما زالت متأثرة بدعاية سلطة الأسد، إلا أنهم «كشباب ثوري رفضوا هذا التصنيف لهم، وشاركوا في الثورة ككل مكوناتها الأصيلة.» ودفعوا الكنيسة للخروج من حيادها، واستقبال النازحين والهاربين من القصف، وعملوا على إقامة إفطار مشترك طيلة أيام رمضان برعاية الكنيسة.

مدونة – رسوم الأطفال تعكس أهوال النزاع في سورية

١٢ سبتمبر ٢٠١٢- كتبها باحث لمنظمة العفو الدولية في لبنان:

ليس من المعتاد أن تكون مناظر الدبابات والقذائف والمدافع، ناهيك عن الوجوه والأيادي الملطخة بالدماء، من المناظر الشائعة في رسوم الأطفال.

ولكن، حدث مؤخراً أن أعطيت أوراقاً وأقلاماً لعدد من الأطفال السوريين الذين فروا من ديارهم واتخذوا لهم ملجأً في لبنان، فأظهرت رسومهم أن معظمهم قد شهدوا صنوفاً من الأهوال ما كان ينبغي أن يشهدها أي طفل.

وكان هؤلاء الأطفال وأهلهم ضمن ٥٠ عائلةً وجدت لها ملاذاً في أحد المساجد ببلدة عرسال قرب الحدود مع سورية. وكان من شأن التدفق الكبير للفارين من أتون القتال أن يؤثر سلباً على بنية المرافق الصحية في المسجد.

وقد روى لي نجيب، وهو عامل زراعي من بلدة القُصير بالقرب من حمص، جانباً من حكايته. وكان قد وصل مع عائلته إلى بلدة عرسال قبل بضعة أسابيع، في منتصف أغسطس/آب ٢٠١٢، فقال:

«عندما هاجم الجيش السوري- القُصير، وقصف الحي الذي نعيش فيه، رأينا الجنود ببنادقهم ورشاشاتهم وهم يطلقون النار على الناس في الشوارع. أخذنا الأطفال ولذنا بالفرار. لم أكن أعرف إلى أين نذهب، فقد كنا نسمع أصوات الطلقات فنرتعد من الخوف. وصلنا إلى الحقول خارج المدينة وبقينا هناك ١٠ أيام مختبئين بين الأشجار. وكلما فكرت فيما حدث، يتملكني إحساس عميق بالحزن».

وعندما عبرت عائلة نجيب الحدود ووصلت إلى بلدة عرسال، لم يكن أمامها مكان تلوذ بها، فظلت العائلة تنام في الشوارع طيلة أسبوع، وفي نهاية المطاف قيل لهم إن بوسعهم أن يقيموا في قبو المسجد، الواقع تحت السلالم.

ويواصل نجيب حكايته قائلاً: «أنا مريض بمرض في الكبد. ولو كنت أستطيع أن أجد عملاً وأحصل على دخل لفعلت، ولكنني لا أستطيع. والحمد لله أن لدينا علاقات طيبة مع العائلات السورية الأخرى، فنحن نساعد بعضنا البعض. زوجتي حامل

في شهرها السادس، وتحتاج إلى إجراء عملية ولادة قيصرية، وهي تكلف ٨٠٠ ألف ليرة لبنانية (حوالي ٥٣٠ دولار أمريكي)، وأنا لا أملك هذا المبلغ... لقد مضى حوالي عام ونصف العام منذ أن التحق أطفالي بالمدرسة، ولا أعرف أن كان من الممكن أن يلتحقوا بالمدرسة هنا، فقد قيل لنا إن علينا أن ننتظر. يُقال إن هناك منظمات غير حكومية تساعدنا، ولكننا لا نرى أية مساعدات قد وصلت».

وقد سُكنت بعض العائلات الأخرى التي فرت من سورية في مدارس كانت مغلقة بسبب العطلة الصيفية. ومع اقتراب بداية العام الدراسي الجديد، يُطلب من هذه العائلات الآن أن ترحل. ونظراً لتزايد الضغوط على المساكن في البلدة بسبب استمرار تدفق النازحين على البلاد، فليس من الواضح إلى أين يمكن أن يذهب هؤلاء، بالرغم من جهود بعض المنظمات المحلية والدولية لمساعدتهم.

وينبغي في هذا الصدد الإشادة بجهود الحكومة اللبنانية في استضافة الأعداد الكبيرة من النازحين القادمين عبر الحدود من سورية. وتفيد أحدث تقديرات «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة بأن ما يقرب من ٦٥ ألف شخص قد سُجلوا كلاجئين أو مازالوا ينتظرون التسجيل، وإن كان من المحتمل أن تكون الأعداد الحقيقية أعلى من ذلك.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهود، بدافع من روح التضامن والمشاركة في المسؤولية، من أجل مساعدة لبنان والدول المجاورة، وذلك عن طريق تقديم المساعدات المالية المطلوبة بشكل عاجل فضلاً عن المساعدات الأخرى. فبحلول نهاية أغسطس/آب ٢٠١٢، لم يكن المجتمع الدولي قد قدم سوى قرابة ثلث الأموال المطلوبة لمساعدة جهود «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» لمساعدة اللاجئين السوريين.

فبدون توفير الأموال اللازمة، سيظل هؤلاء الذين فروا من العنف في سورية يفتقرون إلى الحماية الملائمة ويعيشون في ظروف سيئة، وهو الأمر الذي يؤجج مشاعر السخط، بل والعنف أحياناً، كما حدث مؤخراً في مخيم الزعتري للاجئين بالأردن.

كما سيظل الأطفال يفتقرون إلى فرص الترفيه عن أنفسهم ونسيان الفظائع التي شهدوها، أو العودة إلى دراستهم التي تعرضت للانقطاع، أو الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي.

وبالرغم من أن الأوراق والأقلام التي وفرها أحد الباحثين في مجال حقوق الإنسان قد تساعد على تخفيف حدة الملل الذي يشعر به هؤلاء الأطفال في محيطهم القاسي، فإنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن المساعدات الدولية التي يحتاجها هؤلاء الأطفال وأهلهم أمس الحاجة.

رابط المدونة:

https://www.amnesty.org/ar/news/blog-children-s-drawings-depict-horror-syrian-conflict-2012-09-11

مقتل ١٣ صحفياً وناشطاً إعلامياً في شهر أيلول

ارتفعت حصيلة شهداء الثورة السورية من الصحفيين، والنشطاء الإعلاميين، والصحفيين المواطنين إلى /٧٨/ إعلامياً منذ آذار – مارس ٢٠١١. وكانت حصيلة شهر أيلول/سبتمبر الأعنف منذ اندلاع الثورة، حيث وثقت لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السورية، والمعنية برصد الانتهاكات التي تطال الصحفيين والنشطاء الإعلاميين في سورية، وثقت استشهاد /١٣/ صحفياً وناشطاً إعلامياً في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، خمسة منهم في دمشق وريفها، وأربعة منهم في دير الزور، واثنان في حلب، وواحداً في حماه وكذلك واحد في حمص. وشهداء الصحافة هم:

١- محمد بديع القاسم، ناشط إعلامي: قتل في دير الزور بتاريخ ٠٤-٠٩-٢٠١٢.

٢- أنس العبد الله، مصور مواطن: قتل في العاصمة دمشق. بتاريخ ٠٦-٠٩-٢٠١٢.

٣- تحسين التوم، ناشط إعلامي: توفي متأثراً بجراحه في منطقة عربين من ريف دمشق، بتاريخ ٢٩-٠٨-٢٠١٢.

٤- نواف الهندي، ناشط حقوق إنسان وإعلامي: قتل بقذيفة هاون في بيت سحم في ريف دمشق. بتاريخ ٠٦-٠٩-٢٠١٢.

٥- تامر العوام، مخرج وناشط إعلامي: مات متأثراً بجراح أصيب بها في مدينة حلب. بتاريخ ٠٩-٠٩-٢٠١٢.

٦- يوسف أحمد ديب، صحفي: قتل في حلب، بتاريخ ١٦-٠٩-٢٠١٢.

٧- عبد الرحمن مرعي المشهور، ناشط إعلامي: قتل في مدينة دير الزور، بتاريخ١٨-٠٩-٢٠١٢.

٨- عبد الكريم العقدة، مصور ومراسل ميداني: قتل في مدينة حماه، بتاريخ ١٩-٠٩-٢٠١٢.

٩- مأمون أحمد الغندو، صحفي: قتل مع أخيه التوأم فارس، في بلدة المعضمية في ريف دمشق. بتاريخ ٢٥-٠٩-٢٠١٢.

١٠- عبد العزيز راغب الشيخ، ناشط إعلامي: قتل في مدينة دير الزور. بتاريخ٢٦-٠٩-٢٠١٢.

١١- مايا ناصر، صحفي إيراني: مراسل قناة «Press TV» الإيرانية، قتل برصاصة قناص بالقرب من ساحة الأمويين في دمشق، بحسب قناة «Press TV » بتاريخ ٢٦-٠٩-٢٠١٢.

١٢-يوسف الأقرع، ناشط إعلامي: قتل في مدينة حمص. بتاريخ ٢٧-٠٩-٢٠١٢.

١٣-محمد فياض العسكر، صحفي مواطن: قتل ميدانياً رمياً بالرصاص في مدينة دير الزور بتاريخ ٢٨-٠٩-٢٠١٢.

لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين

دمشق ٢٠١٢/١٠/١

الثورة الخضراء والربيع العربي

يمام ونوس

فيما يستنتج بعض المحللين أن زخم الربيع العربي بدأ يميل للهدوء إثر تداعيات الثورة السورية التي استطالت كثيرا، فإن الميول الدراماتيكية للأحداث التي تنفجر في إيران وتصدى في كل من العراق ولبنان، تشير إلى موجة جديدة من تسونامي الربيع السياسي ربما تجتاح المنطقة بأكملها.

فالمظاهرات التي انفجرت في إيران على خلفية الأزمة المالية التي عصفت بالريال المحلي وأدت إلى خفض قيمته بمعدلات وصلت أربعين في المئة خلال بضعة أيام، وما صاحبها من قمع، جعلنا نستعيد أجواء «الثورة الخضراء» المقموعة في حزيران/ يونيو من عام ٢٠٠٩ التي رافقت الانتخابات الرئاسية الإيرانية، خاصة وأن الحركتين الاحتجاجيتين انتقلتا من البازار إلى «ميدان الفردوسي» ضمن طهران كساحة للمطالبة بالحرية، ولم يلبث صدى الحركتين أن تردد في مدينة «مشهد» شمال شرق إيران.

ومع أن حجم الاحتجاجات الراهنة لم يتطور إلى ذات السوية التي عرفتها «الثورة الخضراء»، ولم تأخذ بعدها السياسي المنظم بعد، إلا أن قاعدة المعارضة الشعبية اتسعت الآن أكثر مع وصول الأزمة إلى لقمة العيش، حيث تنهض الاحتجاجات الآن على خلفية الأزمة الاقتصادية، لكن شعارات المتظاهرين ربطت ببساطة بين تلك الأزمة وبين السياسة العامة لأحمدي نجاد والحرس الثوري من خلفه، تلك السياسة التي أنتجت العقوبات الدولية والحصار الذي شمل قطاع النفط، ويتم التهديد الآن بتوسيعه لتشمل قطاع المصارف عموما والمصرف المركزي في إيران، هذه العقوبات التي أثبتت نجاعتها في التصدي لجموح نظام الملالي وآيات الله.

ويمكننا أن نتذكر بهذا الصدد نجاحات الاتحاد السوفيتي السابق في عالم الفضاء والاكتشافات النووية التي لم تمنع من انهيار الاتحاد السوفيتي المذكور، حين نهض المواطن الروسي مطالباً بتحسين شرطه المعاشي، ومستوى دخله عموما، ومطالباً بالكرامة الفردية التي ابتذلها النظام الشمولي، وهو ما يتكرر الآن مع نظام آيات الله الذين يسعون لتخصيب اليورانيوم وامتلاك السلاح النووي قبل أن يفكروا في تأمين معيشة المواطنين الإيرانيين وكرامتهم التي يبتذلها نظام شمولي أيضاً، ولكن من طبيعة مختلفة.

الأهم في المظاهرات الراهنة أن شعاراتها طالت الملفين السوري واللبناني بدلالتهما المحورية في المشروع السياسي الإقليمي لآيات الله في طهران، حيث تردد هتاف يقول: «لا سورية ولا لبنان... روحي فداء لإيران» وآخر يضج بعبارة «اتركوا سورية وشأنها... واهتموا بأحوالنا»، فضخ حوالي ١٠ مليارات دولار امريكي لسوريا، ناهيك عن تزويد نظام الأسد بالأسلحة والمعدات اللوجستية. إضافة لفاتورة حزب الله في لبنان، انعكس تزايدا فاحشا في معدلات التضخم وفي معدلات البطالة أيضاً، والتي شكلت أرضية خصبة للاحتجاجات الجديدة. خاصة بعدما تابع الإيرانيون أصداء الربيع العربي التي تؤكد قدرة الجماهير على إحداث التغيير، وهم لا زالوا يتابعون مشاهد الثورة في سوريا وصور الجرائم البشعة لنظام الأسد بحق شعبه والتي تساهم فيها حكومتهم بشكل فعال، مما اضطر النظام الإيراني للرضوخ لأول مرة لمطالب المتظاهرين، حين أعلن عن سحب بعض وحدات من الحرس الثوري العاملة في سوريا، مع يقين مطلق لدى أغلب المراقبين أن هذه الخطوة المسرحية تهدف إلى امتصاص شيء من غضب الشارع مؤقتاً، دون أن تشكل أرضية لتغيير حقيقي في السياسة الإيرانية لجهة دعم نظام الأسد، أو لجهة التخلي عن محور المقاومة الذي يشكل الأرضية الأيديولوجية لهذا النظام الأوليغارشي.

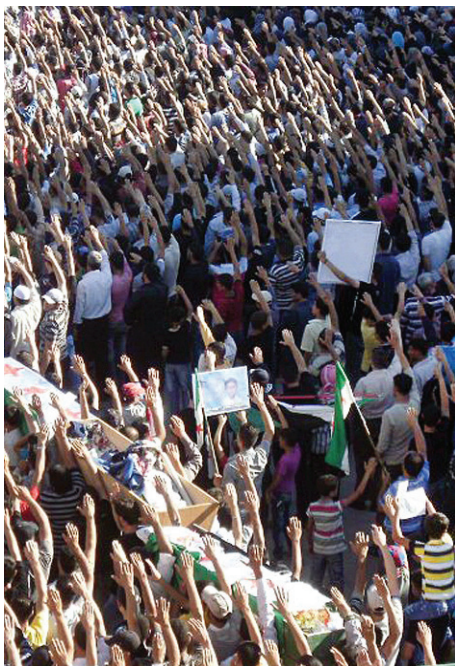

المشكلة أن فشل المخطط الإيراني في وأد الثورة السورية رغم كل المساعدات السابقة، ترك أثره في مطبخ القرار السياسي في طهران، حيث بدأ عدد من المسؤولين الايرانيين الكبار بالتساؤل حول جدوى هذه الاستراتيجية في سورية، وما هو انعكاسها في حال استطال أمد الثورة السورية بدون حسم؟ فبرزت التناقضات داخل هرم السلطة في طهران، قبل أن تنتقل أصداؤها إلى الشارع الإيراني، خاصة بين المرشد الروحي للثورة الايرانية علي خامنئي ورئيس المخابرات قاسم سليماني. الذي تعهد بالقضاء على الثورة السورية وحماية نظام الأسد دون جدوى.

السلطة في تجليات الفالق السني-شيعي:

رضا محمد سعيد

إن الصراع المذهبي سني-شيعي، هو صراع تاريخي بين أجنحة قوية على السلطة بدأ يكتسب وجوده الفعلي في التناحر بين سلطة تقول بنص ظاهر عياني تتبعها أكثرية يتم الحكم باسمها، ومجموعات تقول بالتأويل والتفسير الباطني. إلا أن تفكك الأمة الإسلامية عبر الزمن، وانحطاطها المتكرر، أديا إلى توزيعات مذهبية متعددة، وإعادة تشكل سياسي، كانت صيغته شبه النهائية، قد رافقت انحسار الخلافة العثمانية، وتقسيم المنطقة إلى دول بقوة الخارج، في مطلع القرن الماضي، مما تسبب في خلق تكوينات طائفية ومذهبية منعزلة عن محيطها السابق، قامت بإعادة تعريف نفسها بدلالة الدول الناشئة، والحدود القائمة الجديدة، مما أدى إلى تغير واضح في دلالات أكثرية-أقلية، ظاهرية-باطنية، سنية-شيعية.

في سوريا ومنذ آذار ١٩٦٣ قام الحكم على تسلط الحزب الواحد، والذي أعيد بناؤه انطلاقاً من لحظة وجوده في قمة الهرم، إذ لم يمتلك جسداً تنظيمياً فعلياً بعد حله من قبل عبد الناصر ودولة الوحدة ١٩٥٨، وحمل في تكوينه الجديد تفارقاً طبقياً لقياداته الحقيقية (اللجنة العسكرية)، واستمرت كرة الثلج بالتضخم منذ ذلك الحين، وتحولت الدولة السورية إلى دولة أمنية مستبدة، تبتغي الوصول إلى حكم توتاليتاري.

إن التشكل المذهبي سني- شيعي لم يتوقف، فبما أنه صراع على السلطة، فهو صراع متجدد، بين السائد والمتنحي، العلني والمخبوء، الظاهر والباطن، حيث حمل الخطاب السياسي العلني في ظل حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد صفة النص السائد، نص البعث المقدس، نص الأغلبية الساحقة، نص الجماهير غير القابلة للتعيين، نص غير قابل للطعن والشك به، بحكم القوة العارية وتسلطية الأجهزة الأمنية على البلد واستدامة الخوف والرعب في المجتمع. استوجب ذلك خروجاً على النص السائد، ونشوء قراءات معارضة تأويلية له، حيث نجد ظهوراً ملفتاً لحركات يسارية وقومية مستضعفة، تقول بما يقول به البعث وتحمِّلُه أبعاداً جديدة، وتخوض صراعاً ذهنياً حول القيم العامة والمبادئ الناظمة، وتقول سراً ما لا تقوله علناً، مما أضفى عليها شكلياً صفة التأويل الباطني المعاصر.

كما أن التيارات الإسلامية السنية وهي ذات الخزان الاحتياطي الأكبر من الجمهور السوري، تحولت إلى طور الكتمان، وسرعان ما بدأ الصراع مع السلطة، وكانت سنين الخوف والدم الممتدة بين ١٩٧٩-١٩٨٢ ، والتي كرست وبشكل نهائي التفوق المسلح للسلطة، وعممت خطابها السائد العلني.

تختلط المركبات ثانية، فالسلطة وهي بحكم تكوين ثقافي باطني أساساً، تملك القدرة على قراءة الواقع مؤولاً، ولذا فهي تنظر دائماً لما خلف الواقع، لتسقط في ميتافيزيقيا وجودية، تقدس ذاتها وتعلي من شأن حاكميتها وترى الخروج عليها عصيان للقداسة، وخروج على النص، نصها المركب الانتقائي، وهو كأي نص سلطوي، يبيح لها ويمنع عن الآخر-الشعب، ويصبح كل تخالف معها مؤامرة تستطيع الترويج ضدها، عبر جمهور واسع قامت هي بصنعه بواسطة تضليله وإفقاده المقدرة على التمييز.

اليوم تقوم السلطة خلال دفاعها عن تسلطها ضد ثورة الشعب السوري بالتضحية بالواقع، ولي عنق الحقائق على الأرض، بغرض الحفاظ على تماسكها الإيديولوجي ظاهرياً، والحفاظ على شرعية افتراضية مكتسبة من أكثرية تخيلية، وهي تواجه بذلك تهافتاً متصاعداً لقراءتها الباطنية الإنكارية لصالح نص علني ظاهري غير قابل للتأويل، نص الشعب الذي يريد.

حرية – العدد (٥) ٢٠١٢/١٠/٨

فزاعة التقسيم ووهم الدولة العلوية

السوسن الدمشقي

منذ انطلاقة الربيع العربي في شباط/ فبراير من العام المنصرم، كان واضحا أن هنالك جملة من التعقيدات الخاصة بالساحة السورية ربما تؤخر انطلاقة ربيعنا، أو ستعرقل وتكبح تطور هذه الحالة لاحقا، وفي طليعة هذه التعقيدات الخاصة بالساحة السورية قياسا إلى كل من مصر وتونس وحتى ليبيا واليمن هو الانقسام العمودي الملموس إلى حد كبير في المجتمع السوري، انقسام موجود بدلالته الاجتماعية والطائفية بالمعنى التاريخي، فالطوائف في مجتمعنا مكون طبيعي بهذا المعنى، لكن عندما تتبدى هذه المكونات من خلال مواقفها المتباينة من السلطة السياسية ونقيضها في ثورة الشعب السوري تكون قد نحت باتجاه التطييف السياسي.

وعلينا الاعتراف بأن هذه الحالة كانت ثمرة لسياسات حزب البعث القومي خلال العقود الأربعة الأخيرة لسلطة آل الأسد في سوريا، حيث عمل على تغذية الانقسامات المجتمعية التي تتنامى عموما إلى ما قبل الدولة المدنية والحداثة الطارئة في عمق المجتمع السوري، رغم، وبالتعاضد مع القمع الظاهري للتعبير عن هذه المكونات، مستفيداً من الأيديولوجيا القومية العريضة لعدم بلورة هوية وطنية سورية حقيقية، وليعمل لاحقا على توظيف هذه الانقسامات سياسياً مع أولى إرهاصات الثورة، منذ بداية الانتفاضة مع أطفال درعا، حيث أستعمل رأس النظام الأسدي في خطابه الأول بتاريخ آذار/ مارس ٢٠١١ أكثر من دلالة طائفية وفي صيغ مختلفة، محذراً ومخوفاً من مؤامرة خارجية، ومن وجود عصابات إرهابية مسلحة تستهدف وحدة وأمان سوريا، باعتباره الضامن الوحيد لهذه الوحدة وذاك الأمان.

ثمّ بدأ بتحويل أعداد من الموالين له إلى شبيحة لقمع المظاهرات السلمية، ولاحقا بتفويض ودعم أمني لقتل المدنيين في مناطق التماس أو التداخل الطائفي تحديداً كبانياس واللاذقية وحمص، في مجازر تكررت حتى غدت جزءا من آليات المواجهة التي قصد من خلالها تحويل المظاهرات السلمية إلى صدامات طائفية مسلحة، لكن الوقائع تكذب النوايا، فرغم بشاعة ما يرتكبه النظام من نهب البيوت وتدميرها وإحراق البلدات والمدن، وصولاً إلى المجازر وذبح المدنيين والتمثيل بالجثث، فإن ردود الفعل المشابهة لم تصل إلى واحد بالمئة قياساً على حجم الفعل المرتكب وشناعته، ولا زال المتظاهرون في كل أنحاء سوريا يهتفون «واحد واحد واحد.. الشعب السوري واحد»

وبذلك يكون النظام قد استبق الجميع في استبطان وتأكيد حالة الانقسام العمودي في المجتمع السوري، التي ترعرعت في ظلّ ديكتاتورية تلغي المساواة بين مواطنيها، بل تلغي مفهوم المواطنة أصلاً، لصالح أيديولوجيا قومية تقفز فوق تفاصيل الواقع ومكوناته، وتقسّم المجتمع إلى أكثرية وأقليات بالمعنى الطائفي والاثني، وليس بالمعنى الإيجابي السياسي/ الحزبي أو البرلماني.

ومع اشتداد المعارك العسكرية في سوريا وتزايد خسائر النظام بشكل مطرد، وفقدانه السيطرة علي قسم كبير من

الجغرافيا السورية، بدأت تظهر على السطح نغمة التقسيم واحتمالات اللجوء إلى خيار الدولة العلوية في أسوأ الحالات، مع أنها لا زالت تطرح كمخاوف وسيناريوهات في المستوى النظري، وبمعنى الاستعادة التاريخية لمشروع غوروا في زمن الانتداب الفرنسي والذي قسّم سوريا إلى مجموعة كانتونات هزيلة، مغريا سكان كل منها بإدارة ذاتية هشة، فكانت دولة العلويين التي فرضها الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٢ في الساحل السوري، والتي وجدت في مواجهة مع حركة الشيخ صالح العلي المسلحة منذ أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨، والمدعومة لوجستياً من الحكومة العربية في دمشق.

وإن كان أنصار هذه السيناريوهات التقسيمية يتكئون على إحدى وثائق الخارجية الفرنسية التي تعود لتاريخ شباط/ فبراي ١٩٣٣، والتي وقعها ٧٩ من بعض رجال العشائر والمشايخ العلويين في طليعتهم: عزيز آغا الهواش، محمود آغا جديد، محمد بك جنيد، سليمان أسد «والد حافظ الأسد وجد بشار»، سليمان مرشد، محمد سليمان الأحمد، وطالبوا فيها المفوض السامي الفرنسي بالاستقلال الإداري وتوسيع سلطات المجلس التمثيلي.

لكنهم يتجاهلون المؤتمر الآخر الذي عقد في بلدة صافيتا بعد شهر واحدمن ذلك التاريخ، أي في آذار/ مارس ١٩٣٣ بحضور مسيحي وعلوي مطالبا بوحدة سوريا، وقد وجه المؤتمر من ضمن وثائقه رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي من «شيوخ عشائر علويّة من الخياطين والمتاورة ومن كبار رجال الدين العلوي» باسم الوحدويين، بالتضامن مع شباب مثقف وأطباء ومحامين من جميع الطوائف، أكدوا على مطلب الوحدة السياسية لسوريا.

كما أصدر لاحقا بعض «علماء المسلمين العلويين» في اللاذقية بتاريخ ١٥ تموز/ يوليو من عام ١٩٣٦فتوى تقول بأن «كل علويٍّ مسلم...». وقد وجّه منير العباس نائب طرطوس المنتخب، وهو يحمل شهادة الدكتوراه في الحقوق من فرنسا في ذلك الوقت، رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي يدعم فيها هذه الفتوى. حيث استجابت لها الحكومة الفرنسية جزئياً يوم وقّعت معاهدة ١٩٣٦ وانتهت إلى إلحاق دولتي العلويين والدروز بسورية عام ١٩٣٩م.

وبالعودة إلى زمن الثورة الراهن، فإننا لا نعدم من ينظّر لهذا التخوف إقليمياً ودولياً أيضا، فالعاهل الاردني الملك عبد الله الثاني يتحدث عن الخطة البديلة أي «اقامة جيب علوي»، يشكل من وجهة نظره «اسوأ السيناريوهات»، كذلك وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس يقول «اذا بقيت الامور على ما هي عليه، هناك خطر تقسيم سورية، والمأساة ستكون ببقاء قسم من سوريا خاضعاً بشكل كامل تقريبا لنفوذ ايراني... فذلك يشكل منطلقا لنزاعات مستقبلية».

فابريس بالانش الاستاذ في جامعة ليون الثانية يرى خطر انفصال أجزاء من شمال شرق سوريا لصالح بعض المجموعات الكردية، مضيفاً ان «الجيش السوري يتركهم يقومون بذلك»، لكن الأخطر هو إقامة دولة علوية في الساحل السوري، حيث يؤكد بالانش ان «عملية التقسيم ليست واقعا بحد ذاته، لكن اذا سقط نظام بشار الاسد فمن الواضح ان العلويين سيتحصنون في مناطقهم».

غير أن كريم اميل بيطار من معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية يرى بأن لفرضية تراجع بشار الأسد الى الساحل «كملاذ اخير لها حيز من الإمكانية، إلا أنها لن تكون قادرة على الاستمرار».

فهي لن تتمتع بالحكم الذاتي اقتصاديا، ولن تحظى باعتراف دولي، والأخطر من وجهة نظره، أن ضمان «الوحدة الطائفية في المنطقة، لا يمكن ان يتم بدون القيام بنوع من تطهير او ترحيل سكان، وهو ما سيكون مأساويا».

بكل أسف النظام قطع شوطا بذلك الترحيل المأساوي، فلا شيء يبرر المجازر التي ارتكبت في مدينة حمص وبعض أريافها، وفي منطقتي الحفة وسلمى من ريف اللاذقية، إلا هذه الرغبة المجنونة بتطهير عرقي/ طائفي، تطهير يسمح وفق أوهام الأسد الصغير بإقامة دولته «الملاذ الأخير» النقية طائفياً، ولا بأس من بقاء بعض المسيحيين بين ظهراني هذه الدولة/ الكانتون المسخ. تطهير سيطال كل مدن الساحل السوري من طرطوس وبانياس وجبلة واللاذقية التي كانت مدن سنية بالأصل، استوعبت نزوح الريف العلوي إليها، وسيطال مئات ألوف العلويين في دمشق، الذين سيقبلون بترك بيوتهم وذكرياتهم لتحقيق ملاذ آمن للأسد، دون أن يحلم مئات ألوف المهجرين من مدينة حمص بالعودة منتصرين إلى ديارهم ومدينتهم تحديدا بعد سقوط النظام وانكسار الأسد.

هذه الحرب القذرة يأمل النظام المهترئ أن تتحول إلى حرب أهلية بميول طائفية، اعتمادا على مخاوف الأقليات المختلفة من نوايا الثوار. مستثمرا البعبع الطائفي لحماية مصالحه كعائلة آلت سلطتها للسقوط، وليس لحماية الطائفة كما يدّعي، آملاً أن تشكل له وهم الخلاص، وفرصة لينجو من عقاب الشعب، لكنه كنظام وكسيناريوهات مستقبلية لا يطرحون هذا الخيار إلا باعتباره الملاذ الأخير في لحظة انكسار النظام وهزيمته، ولكن في هذه اللحظة أني له أن يفلت من إرادة الشعب، وأي دولة ستكون له ملاذاً، ومن سيتلكأ بالعودة إلى الديار من كل المهجرين في لحظة انتصار الثورة.

وفي النتيجة نلاحظ أن فزاعة التقسيم ووهم الدولة العلوية هي مجرد أضغاث أحلام الأسد في لحظة انكساره الذي بات قاب قوسين أو أدنى، مع التأكيد أن هذه السيناريوهات المتعلقة بترحيل السكان فشلت مسبقا في لبنان وفي غيرها من بقاع العالم.

بخصوص الكرامة والشعب العنيد... ويا سعدة خيرا بغيرا

يم درويش

«جيل الضياع» الذي نسيّ نفسه في حلقات المُسلسل التركي «سنوات الضياع»، أو الجيل الذي ليس له هويّة، جيل المساكين من مواليد الحركة التصحيحية وما بعدها في سوريا، فلكل جيّل بصمته المرتبطة بمرحلته التاريخية، وبالصبغة القدريّة التي تضفيها شروط هذه المرحلة عليه، من جيل «الاستقلال» في الخمسينيات إلى جيل «المشروع القومي» حيث الوحدة العربية والأمّة العربية والتاريخ المُشترك، ثمّ جيل الهزيمة المنكوب بذكرى حزيران ١٩٦٨، وكان الفراغ، كان العتم السديمي يلف بأولئك الباقون ممن يتعيّشون على لقمة الخبز ووهم حب واستمراريّة نسل، نسل شكّل جيلاً يهرب إلى البلاد خلف البحار، إلى الأحلام الذاتية الصغيرة حيثما وكيفما استطاع إليه سبيلا.

إلاّ أنّه:

(أنا مش كافر بس الجوع كافر

أنا مش كافر بس المرض كافر

أنا مش كافر بس الفقر كافر والذل كافر..).

هكذا أخبرنا «العبقري المجنون» الابن ربما البار، وربما العاق، لسيدة الصباحات «فيروز» و«عاصي الرحباني»، الذي ولد عام (١٩٥٦) وبالتالي كان شاباً يوم الهزيمة، وفناناً صنّفه السياسيون «يسارياً» مُنشغلاً ببلده «لبنان» وويلات حربها الأهلية.

زياد الذي عاش معه جيل أو أكثر من الشباب السوري، حيث ينسى هذا الشباب نفسه في سخرية زياد العميقة، في لحنه الموسيقي المُحمّل بتأثيرات موسيقى الجاز والبوب وتلاوين الموسيقى الشرقية، كان مزيجاً يعكس واقع حال الكثير من الشباب السوري- اللبناني، لكنّه يظهر باعتباره التمثّل الأعلى لحالة الضياع تلك، وللتمسّك ببقايا أوهام الأيديولوجيات الكبرى من الشيوعية حتى القومية، هذه الأيديولوجيات التي فُرضت من الأعلى على بعض المجتمعات باعتبارها سبيل الخلاص، فضاعت «الدولة» وسحق «المواطن» ولم تزل فلسطين مُحتلة، وربما كانت واحدة من سخريات الواقع العربي بعد ربيعه أنّ شبابه اكتشف كم تعرّض للخداع حين أخبروه أنّ «التاريخ المشترك» هو واحد من أهم مسوّغات «الحلم العربي» في حين أنّه وببساطة حاضر قمعي للإنسان، إلغائي للمواطنة، حاضر عربي ديكتاتوري مُشترك يمتد من الخليج الهادر إلى المحيط الثائر كما كان يحلو للناصرين الإنشاد.

من خلفيته الأيديولوجية كان مفهوماً أن يختار زياد دعم خيار «المقاومة» الشعاراتي في وجه المطالب الشعبية، كان مفهوماً أجل، ولكن مؤلماً.. مؤلماً أن يتساءل الكثيرون: ممّن كان يسخر زياد كل تلك السنوات، من نفسه؟ أم من سادة الحروب التي تُقام باسم «الله والشعب»؟ أم من «الشعب العنيد» نفسه؟!! مؤلماً أن يجد محبو زياد الرحباني أنّه لا يوجد ما يُقال أكثر من:

«والمرحوم كان مهضوم.. وكان يحن على المساكين».

في حين غنّى الشق الآخر منهم، ربيب جيل القوميات الأوّل الذي افنى الكثير منهم سنواتٍ في معتقلات أنظمة «الشمولية العربية»، غنوا: «يا سعدة خيرا بغيرا».. لفنان المقاومة الذي كانت لازمته في كلّ حفل إهداء أغنية إلى: «المعتقلين في السجون الإسرائيلية وإلى المعتقلين في السجون العربية».

مارسيل خليفة (١٩٥٠) حاضر في ذاكرة أغلب الشباب السوري ممّن انتمى أحد والديهم إلى تكتل يساري، شيوعي، قومي... مارسيل الذي غنّى: «لرفاق غالين في السجن أغني».. و«جواز السفر»، كان أكثر انهزاميةً من المرحوم المهضوم «زياد» فانسحب من الإعلام والتصريح، كان محبّاً أكثر للمظاهر التي تدعم «الإنسانية» فأشعل شمعة وصمت في مساء بيروتي حزين مُفرغ من صخب الحرية اللبنانية في الرأي والتعبير. لم يجرؤ مارسيل خليفة على إعلان تضامنه الصريح مع النظام السوري، لكنه في صمته خان آلافاً لطالما غنّوا معه في صمته وفي غنائه، في حفلاته وفي حجرات منازلهم الضيقة، إذ ربما نسيّ السيد «خليفة» أنّ معجبيه من الشريحة الاجتماعية المتوسطة، وأنّه ليس فنان بلاط في قصور الحكام، وأجل: رفقاك سيد خليفة في المعتقلات اليوم، في بلد شقيق، يُعدّون بالآلاف ومئات الآلاف يا صديقي، وكثير منهم تمّ اعتقاله وهو ممنوع من السفر منذ سنوات..

من جهتنا، نحن من وقع في فخ الكلمات الجميلة واللحن الثوري نقول لك، و«بصراحة» السيد «زياد الرحباني»: أجل يا صديقي، فالمدينة تكنّس كلّ المغنين.. وريتا..

لأنّه وللمرة الأولى، سوف نصبح على وطن.

قصائد عامية للشاعر فادي جومر

زخّة

بالشام ريحة مطر
وغيوم عم تغمر شمس
بالشام نهر الدم
فايض على بردى
والناس صوتا همس
..
بالشام باقي وقت
يحصد تعب إخواتها
بالشام عم يتقل حمل
ناس و مدى وأرواح
يحني ضهر حاراتها..
..
بالشام يا قلبي
غصّ الحكي بقلبَك
حطيت إيدك ع الجرح
تا تكتم الصرخة
وعيون أمَّك تسألَك
وين البكي هربان
حنّت عليكَ السما... نزل المطر زخّة....

بقيان ..

هالصوت يلّي طلع
يندە أنا سوري
واحد أنا واحد
هالطفل يلي كبر
أكبر من المارد
والدم أحمر سخن
وكل الحكي بارد
..
وحياة سوريا
هنّ الأصل والناس
ومعهن أنا باقي
بحضنهن قاعد..

بكرا

مدّ المدى لصوتَك
بلكي المدى بيساع صرخاتَك
وضمّ الشمس بجيبتَك
وخدلَك من تراب الوطن كمشة
ومن كحلها رمشة
ولا تموتّ متل الناس
كل يوم فيق وعيش
بكرا الهوا بيحكي
للعمر موتاتَ

ثقافة التجهيل.. منع المعرفة كتشكل عقابي

افتتحت الجامعات أبوابها مع بداية هبوب رياح الخريف في سوريا، وعاد الطلبة إلى مواجهة أزماتهم الخاصة، التي من أهمها وقوفهم أمام شكلٍ من أشكال العقاب الجماعي التي تمارسها السلطات السورية والمعروف بفصل الطلبة الجامعيين، وهو أسلوب عقابي تمّ اتباعه في مناسبات عدّة، عبر العقود الماضية، مثله مثل سياسة الفصل التعسّفي من العمل.

إذ وعلى الرغم من الوضع الكارثي لبعض المحافظات السورية مثل حمص وحلب، والذي يجعل من الصعوبة بمكان على اي طالب أو مدرس فكرة الذهاب إلى الجامعة تحت القصف اليومي وتبادل إطلاق النار، يجد الطلبة أسماؤهم في قوائم سوداء قرّرت حرمانهم من حقهم الذي حفظته الشرائع الإنسانية والاتفاقيات الدولية حيث ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنّ: «لكل إنسان الحق في التعلّم»/ المادة (٢٦).

في التفاصيل: تتنوّع العقوبات التي تتدرج جميعها في خانة «مخالفة أنظمة الجامعة»، وتبدأ من الإنذار، إلى الحرمان لدورة امتحانيّة أو دورتين وتصل إلى الفصل النهائي، علماً أنّ جميع هذه العقوبات لا تميّز بين طالب جامعي سنة أولى أو طالب جامعي في سنته الأخيرة، لا تهتم بالجهد والسنوات التي قضاها الطالب في بناء أحلامه حتى وصل إلى هذه المرحلة الجامعية، ولا تبالي بالجهد النفسي أو المعنوي ولا حتى المالي الذي بذّله الطالب أو ذووه لتأمين احتياجاته الدراسيّة خاصة وأنّ بعض الأقسام كالهندسة والطب تعتبر من الأقسام المُكلفة مالياً حيث يتوجب على الطالب إرفاق دراسته النظرية بالعديد من التجارب والمواد العملية المساعدة.

خرج الطلبة من الصفوف، تمرّدوا على حدود مقاعد الدراسة، وحين بحثوا عن الأفق الأوسع نظروا إلى الخلف ليجدون ابواب جامعاتهم وقد طردتهم. الكثير من شباب سوريا مات، وأكثر معتقل أو مفقود، والمدن تعيش تحت الحرب والناس لاجئون ونازحون، وليس لنا إلاّ أن نتساءل عن سياسية التجهيل ونشر الأميّة هذه أليست جزءاً من سياسة الأرض المحروقة الأكبر؟

كاريكاتير العدد

خليل معتوق.. المحامي المعروف بدفاعه عن معتقلي الرأي.. مُعتقلاً؟!

مثل كل يوم، خرج المحامي خليل معتوق (مواليد ١٩٥٩) صباح ٢ تشرين الأول من منزله في منطقة صحنايا- ريف دمشق، مُستعيناً بمعونة صديقه «أبو شيراز- محمد ظاظا» ليقود السيارة عوضاً عنه إذ لا يسمح له وضعه الصحي بالقيادة. خرج في الساعة التاسعة صباحاً، ولم يصل إلى مكتبه حتى اللحظة.

ويعتبر المحامي خليل معتوق أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا، ويشغل منصب المدير التنفيذي ل «المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية». كما دافع عن مئات السجناء السياسيين، وسجناء الرأي، خلال سنوات عمله، وبشكل خاص في الفترة الأخيرة مع تضاعف أعداد المعتقلين على خلفية المشاركة في الحراك الثوري في سوريا.

من جهتها تخوّفت جهات حقوقية ومنظمات دولية، من اعتقال المحامي «معتوق» و«ابو شيراز»، خاصّة وأنّ «خليل معتوق» تردي وضعه الصحي بشدّة في الفترة الأخيرة. في حين رأت «آن هاريسون» نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» في «منظمة العفو الدولية» أنّ: «الوضع يبعث على القلق بصورة خاصة حيث أن خليل معتوق يعاني من مرض خطير في الرئة، والذي يتطلب توفير الدواء ويستدعي إشراف طبي منتظم».

«خليل معتوق» المحامي الحاضر دوماً بابتسامته وعمله من أجل المعتقلين، اليوم هو معتقل في ظروف تشكّل تهديداً حقيقيةً على حياته، والخطر يزداد في كل لحظة تمر.

غانم المير... السينما عالم يسكن المعتقلات السورية

السينما السوري تفقد شبابها واحداً تلو الآخر، بين شهيد ومُعتقل، من باسل شحادة إلى تامر العوام، إلى المخرجين الذين فصلوا من عملهم بذريعة عدم التقيّد بساعات العمل: أسامة محمد- نضال حسن- نضال الدبس، والمنتج شادي أبو فخر، والسينمائي عروة نيربية، وتطول قائمة المعتقلين.

يوم الثلاثاء ٢ تشرين الاول ٢٠١٢ اعتقل السينمائي «غانم المير» الذي يعمل في هندسة الصوت من أحد فنادق مدينة طرطوس الساحلية من قبل فرع الأمن العسكري في المدينة، ليُضاف اسمه إلى قوائم المعتقلين نتيجة مواقفه المعارضة للنظام السوري وسياساته في التعاطي مع ما يجري في البلاد.